أصلين ثم تكرّر كلّ واحد من الثاني والثالث فصار عَوْد الثاني ملحِقا له بباب (فعل) وعَوْد الثالث ملحقا له بباب (فعلل) فقد ثبت أن كل واحد من الحرفين الثاني والثالث قد عاد عليه نفسُ لفظه كما عاد على طاء (قطّع) لفظُها وعلى دال (قعدد) أيضا لفظُها . فباب (فعلعل) ونحوه أيضا ثلاثي كما أن كل واحد من (سلّم) و (قطّع) و (قُعْدُد) و (شملل) ثلاثي . وهذا أيضا جواب من سأل عن مرمريس ومرمريت سؤاله عن صمحمح ودَمَكْمَك لأن هذين أوّلا كذينك آخِرا .

الآن قد أتينا على أحكام المثلين : متى يكونان أصلين ومتى يكون أحدهما زائدا بما لا تجده متقصّى متحجّرا في غير كلامنا هذا .

وهذا أوان القول على الزائد منهما إذا اتفق ذلك أيّ ُهما هو .

فمذهب الخليل في ذلك أن الأوّل منهما هو الزائد ومذهب يونس - وإياه كان يعتمد أبو بكر - أن الثاني منهما هو الزائد . وقد وجدنا لكل من القولين مذهبا واستوسعنا له بحمد ا مضطربا فجعل الخليل الطاء الأولى من قطّع ونحوه كواو حوقل وياء بيطر وجعل يونس الثانية منه كواو جَهْور ودَهْور . وجعل الخليل باء جلبب الأولى كواو جهور ودهور وجعل يونس الثانية كياء سلقيت وجعبيت . وهذا قدر من الحِجاج مختصر وليس بقاطع وإنما فيه الأنس بالنظيرِ لا القطع باليقين . ولكن مِن أحسن ما يقال في ذلك ما كان أبو عليّ - C - يحتجّ بهِ لِكونِ الثاني هو الزائد قولهم : اقعنسس واسحنكك قال : ووجه الدلالة من ذلك أن نون افعنلل بابُها إذا وقعت في ذوات الأربعة أن تكون بين